

ما يتي درهم واعطاه موعا عشرين درهما لم يجز ولا فرق علي م  
المشهور بين تبينة البيع للصرف او متبوعيته وكمي عن بعض الاشياء  
بمعتري البيع ان يكون تابعا بان يكون ممن العوض ثلث الدينار  
فدون فيجوز قياسا على مراعاة الثلث في الذبايح وخوله الجيع  
اي ذوالجيع وانما قد ناذ ذلك ليعلا يلزم الاجبار باسم الذات  
عن اسم المدين تشبيهه كما لا يجوز اجتماع البيع مع الصرف لا يجوز  
اجتماعه مع القرض والنكاح والشركة والعمل ومنه المفارسة  
والمساقاة والقرض ولا يجوز اجتماع واحد مع الآخر وسلطة  
بدينار الادرهين ان تاجل الجيع او السلعة او احد التقدين بخلاف  
تأجيلها او تبجيل الجيع **ص** معطوف علي فاعل حرم والمعني انه  
يجوز بيع سلعة لشخص بدينار الادرهين حيث تاجلت السلعة  
والدرهمان من البايع والدينار من المشتري لانه بيع وصرف  
تؤخر عوضاه او تاجلت السلعة فقط لا الي مثل حيا طتها او بث  
من ياخذها وهي مينة او تاجل احد التقدين الدينار والدرهما  
وعملت السلعة والكتف الاخر لان تقديم احد التقدين يدل علي  
الاغتنا به في الصرف وانه خصود عند المتفادين فلم تحصل فيه  
بناجزة وتاجيل بعين السلعة كتأجيلها كلها وكذا تأجيل  
بعض احد التقدين كتأجيل احدها واما ان تعملت السلعة  
فقط فانه لا يمتنع لان السلعة لما عملت علم ان المقصود البيع  
فلم يكن صرفا مستأخر لكن حيث كان الاجل في التقدين واحدا  
وقوله الادرهين اي فدون واما اكثر من درهمين فلا بد من  
تبجيل الجيع لان الصرف جيبوز مراعا بخلاف الدرهمين فانهما  
لقلتهما سو مديهما وعلم ان الصرف غير مراعا فاجوز مع تأجيل  
التقدين

التقدين معا الاجل واحد وتبجيل السلعة واذا جاز مع تبجيل  
السلعة فقط كما تقدم فالولي بالجواز مع تبجيل الجيع وانما ذكره  
الم لتبجيل اقسام المسئلة كما مر **ك** درهم من دينارين بالمقاصة  
ولم ينضم **ش** تشبيه في الجواز مطلقا اي حال التأجيل وحال  
التقديني اذا تعدت السلع والدينار والدرهم المستتاة  
ووقع البيع علي شرط المقاصة بمعنى انها دخلت علي ان كل بائع  
من الدراهم المستتاة قدر دينار فقط صافيه اي اسقطا ما يقابل  
من الدينارين فان ذلك جائز حيث كانت الدراهم المستتاه قدر مرف  
دينار او دينارين او اكثر حيث لا ينضم من الدراهم شي وسوا  
وقع البيع حالا او موقلا كما واشتري ستة عشر ثوبا كل ثوب  
بدينار الادرها علي شرط المقاصة وصرف الدينار ستة عشر  
درهما فيكون ممن الاثواب خمسة عشر دينارا فان فضل بعد  
المقاصة المدخول عليها درهم او درهمان جاز ايضا ان تبجل  
الجيع او تبجل السلعة فقط مع تاخر التقدين الي اجل واحد لان  
تأخرت السلعة فقط او مع احد التقدين او تاجل الجيع وهو معنى  
قوله وفي الدرهمين كذلك اي وفي فضل درهم او الدرهمين كل  
ثوب في المثال المتقدم بدينار الادرها ونصف ممن درهم او  
الادرها وثن درهم ومعني كذلك اي كمسئلة سلعة بدينار الاد  
درهمين فيجوز علي تبجيلها كما مر وان فضل بعد المقاصة  
اكثر من درهمين لكل ثوب بدينار الادرها وربع درهم فيجوز  
ان تبجل الجيع وهو المراد بقوله **و** وفي اكثر البيع والصرف **س**  
اي والحكم في فضل الثمن درهمين كايين كايبيع والصرف فيجوز مع  
التبجيل لاسع التأجيل فقوله بالمقاصة اي علي شرطها وكلامه

تقا